تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة (1980-2020) (دراسة قياسية)

د. زينه أكرم عبد اللطيف النداوي مديرة الارقام القياسية
الجهاز المركزي للاحصاء / جمهورية العراق

تاريخ استلام البحث: 04/ 2023/01
تاريخ قبول البحوث: 2023/02/03
نشر البحث في العدد الثامن عشر: مارس / اذار 2023

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online): 2522-64X/658.4013
رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print): 2519-948X/658.4013

تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة (1980-2020) (دراسة قياسية)

د. زينه أكرم عبد اللطيف النداوي مديرة الارقام القياسية

ملخص الدراسة

يعد التضخم جوهر إهتمام الاقتصاديين فتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار هو الهدف الاول لكافة السياسات الاقتصادية، وتأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت دراسة اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التضخم في العراق وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها "ان التضخم في العراق يتأثر بشكل اساسي بعدد من العوامل من اهمها" كسعر الصرف الموازي، عدد السكان، سعر الفائدة، الانفاق العائلي والحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد، الصادرات والاستيرادات والاجور.

وتنقسم الدراسة الى فصلين رئيسيين: تناول الفصل الاول المفاهيم العامة للتضخم نظرياته والتطور التاريخي لمعدلاته في العراق للمدة (1980-2020)، وقد قسم الفصل الى عدد من الفقرات منها المفاهيم العامة للتضخم ، ودراسة نظريات التضخم كنظرية التضخم الناشيء عن الطلب و نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف نظرية التضخم الهيكلي، ثم التعرف على انوع التضخم كالاصيل والزاحف والمستورد والمكبوت والجامح ومن ثم كيفية قياس التضخم بالتركيز على الرقم القياسي لاسعار المستهلك فهو رقم نسبي يستخدم لقياس معدل التغير في اسعار السلع والخدمات الضرورية للمستهلك عبر الزمن وان معدل التضخم يحتسب من خلال معدل التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك وندرس من هم المستفيدون والمتضررون من التضخم وندرس في الفقرة الاخيرة من الفصل لمحة موجزة عن التطور التاريخي للتضخم في العراق لمدة الدراسة.

في حين قسم الفصل الثاني الى مبحثين الاول تحليل اهم العوامل الاقتصادية التي تسبب التضخم، فيما تناول المبحث الثاني المنهج القياسي من خلال توظيف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة Autoregressive-DistributedLag (ARDL) كونها الطريقة الملائمة في التقدير حسب نتائج الاختبار، وبعد تقدير اثر العوامل الاقتصادية على التضخم بأستخدام نموذجARDL كانت النتائج ان نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اي توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المفسرة والتضخم وان المتغيرات المستقلة سعر الصرف الموازي والاستيرادات والصادرات وسعر الفائدة ذات اثر كبير على معدل التضخم في الاجل القصير اما الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادت والصادرات وسعر الفائدة والانفاق الحكومي هي ذات الاثر الاكبر في الاجل الطويل. والنموذج المقدر قد اجتاز كل الاختبارات الاحصائية والقياسية.

المقدمة

يعود الاهتمام بدراسة التضخم الى عهود سابقه ثم تطورت دراسته على يدالاقتصادي "Johi bodin" الذي فسر الارتفاع في الاسعار الى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من امريكا مرورا بإسبانيا ، وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاع في الاسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب حيث رأى henri" "thornton (1790-1815) بأن الارتفاع في الاسعار كان نتيجة الافراط في اصدار النقود الورقية،ومن ثم الانكليزي"david recardau" (1872-1923) والذي يعد من ابرز مؤسسي المدرسة الكلاسيكية حيث قدم نظرية الكمية في صورتها الاولية وقد وصل الى نفس النتائج وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وكمية النقود، ،وان النظرية الكلاسيكية مرت بعدد من المراحل وان أول من صاغ معادلة رياضة عنها هو(inving fisher) وتسمى بمعادلة التبادل والتي تحولت الى معادلة الارصدة النقدية على ايدي علماء مدرسة كمبرج حيث ادخل الكلاسيك الجدد وظيفة ثانية للنقود وهي مخزن

القيمة اضافة الى التبادل واصبح هناك طلب الافراد على الارصدة النقدية السائلة ويرى مارشال ان الطلب على النقود يعود الى الدخل وهذا مايدل على لجوء الاشخاص الى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم المستقبلية اعتمادا على مستوى الدخل،و مع ظهور الازمة المالية 1929ومانتج عنها من كساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الانتاج اصبحت النظرية الكلاسيكية غير صالحة لذا قدم كينز افكار جديدة فاعتبر الطلب والذي سماه الطلب الكلي الفعال هو المحدد الرئيسي للدخل والانتاج والعمالة ومن ثم مستوى الاسعار فالتضخم من خلال الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية على حجم العرض الكلي منها كما نجد ان الفائدة عند كينز تلعب دورا هاما الى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للاسعار،ومن ثم جاء تحليل نظرية كمية النقود الحديثة (النقديين) وان فريدمان رفض وجود علاقة بين ارتفاع الاسعار والاجور، ونفى العلاقة بين التضخم والبطالة فالتضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وان عرض النقود متغير خارجي تتحكم به السلطة النقدية، ومن ثم ظهور ازمة التضخم الركودي في نهاية الستينيات تعتبر بمثابة انقلاب اقتصادي للافكار والنظريات السابقة مما ادى الى بروز نظريات جديدة تباينت وجهات نظرها لكن مايميزها في مجملها اختلافها مع الفكر الكينزي منها اقتصاديات جانب العرض، والاهتمام بجانب العرض والعودة الى قانون ساي وان كل عرض يخلق طلب والاختلاف بينهم يعود الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واعتبروا ان زيادة الضرائب التي تعتبر من التكاليف ستؤدي بالضرورة الى ارتفاع الاسعار وجاءت نظرية التوقعات الرشيدة في تؤيد النقديين تنتقد التدخل الحكومي وتحبذ الحرية الاقتصدية للافراد ومن اصحاب انظرية "جالبرت الذي يرى ان الاحتكارات والنقابات العمالية هما السبب في زيادة التضخم. فالتضخم هو ظاهرة اقتصادية مركبة و معقدة ومتعددة الابعاد تصيب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تؤدي الى زيادة المستوى العام لاسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية .

اولاً : اهمية الدراسة

تعد دراسة التضخم مهمة جداً لراسمي السياسات ومتخذي القرارات ، إذ أن الهدف الاول لكل السياسات الاقتصادية هو تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار ، وإن لم يتحقق ذلك الاستقرار تلجأ السلطات المالية والنقدية الى استخدام ادواتها المختلفة لتحقيق ذلك

ثانياً: مشكلة الدراسة

ان الاقتصاد العراقي عانى من انواع التضخم منذ بداية عقد السبعينيات والثمانينيات و عقد التسعينات والالفية الثانية واسباب التضخم تعود لعدد كبير من العوامل الاقتصادية لابد من معرفتها ومعرفة ايا من هذه العوامل ذات التأثير الاكثر على وضع الاقتصاد العراقي

ثالثاً: اهداف الدراسة

1. التحليل الاقتصادي لاهم العوامل الاقتصادية التي من شأنها ان تسبب التضخم.
2. قياس تأثيرالعوامل على التضخم في العراق (نموذج قياسي).

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "أن هناك عدد من العوامل من شأنها تحدث تغيرات في معدل التضخم" كسعر الصرف الموازي، عدد السكان، سعر الفائدة، الانفاق العائلي والحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد، الصادرات والاستيرادات والاجور

خامساً: منهجية الدراسة

للاجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى الاهداف المرجوة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري. فضلاً عن استخدام الاساليب القياسية في تحليل وتقدير العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم للمدة (1980-2020).

مستعينين بالبيانات من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية و قسم الارقام القياسية وكذلك بيانات من البنك المركزي العراقي.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية : جمهورية العراق، إما الحدود الزمانية: فشملت مدة الدراسة ذاتها (1980-2020).

سابعاً: تقسيمات الدراسة

تنقسم الدراسة الى فصلين رئيسيين هما:

الفصل الاول: المفاهيم العامة للتضخم نظرياته والتطور التاريخي لمعدلاته في العراق للمدة (1980-2020) ويتألف بدوره من عدد من الفقرات :

اولاً: المفاهيم العامة للتضخم .

ثانياً: نظريات التضخم.

ثالثاً : أنواع التضخم .

رابعاً : قياس التضخم.

خامساً : المستفيدون والمتضررون من التضخم.

سادساً : التطور التاريخي للتضخم في العراق.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي ويتضمن من المحاور:

اولاً: تحليل العوامل الاقتصادية التي تسبب التضخم

ثانياً : صياغة النموذج القياسي

الفصل الاول
المفاهيم العامة للتضخم نظرياته والتطور التاريخي لمعدلاته في العراق للمدة (1980-2020)

يعد التضخم احد اهم الظواهر الاقتصادية شيوعاً وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك اتفاق على مفهومه والسبب يعود الى انقسام الاراء كونه يصف عدد من الحالات المختلفة مثل الارتفاع في المستوى العام للاسعار، ارتفاع تكاليف الانتاج، الافراط في خلق الارصدة النقدية، ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي كالاجور أو الارباح، ليس من الضروري ان تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى ان من الممكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي ، كما انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصحبه ارتفاع في الارباح، ومن المحتمل ان يحدث افراط في خلق النقود دون ان يصحبه ارتفاع في الاسعار او الدخول النقدية بعبارة اخرى فان المتغيرات او الظواهر المختلفة للتضخم هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض الى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارباك في تحديد مفهوم التضخم(1)

اولاً: المفاهيم العامة للتضخم

يعرف التضخم بأنه مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الاسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن ، وعندما يحدث تنخفض القوة الشرائية لعملة بلد ما ولايعود بامكان المستهلك ان يشتري نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات التي كان بامكانه شراءها سابقاً بنفس الثمن. وتجدر الاشارة الى أن التضخم يشير الى تغيرات في المستوى العام للاسعار وليس الى تغير في سعر واحد قياساً باسعار اخرى.(2)

ثانياً: نظريات التضخم

1. نظرية التضخم الناشىء عن الطلب

وينشأ عندما تكون زيادة في الطلب النقدي تفوق العرض (ثابت) من السلع والخدمات بمعنى ان الزيادة في الطلب لن تقابل بزيادة في الانتاج عند وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فالنتيجة ارتفاع في الاسعار ولن تتوقف عند حد معين، لانه في ذات الوقت سوف تستفاد بعض الفئات وتضرر الاخرى على الرغم من محاولاتها ان تحافظ على مستوى معيشتها وذلك من خلال الاستعانة بمدخراتهم أو مكتنزاتهم السابقة او الاقتراض كل هذا سيؤدي الى زيادة جديدة في الاسعار اضافة الى المطالبة بارتفاع الاجور مما يؤدي الى زيادة التكاليف ثم الاسعار مرة أخرى.(3)

2. نظرية التضخم الناشىء عن التكاليف

هو التضخم الذي يتصل بجانب العرض أشار برونفينبر وهولزمان (Bronfenbrenner and Holzman,1963) إلى أن ارتفاع تكلفة الانتاج كانت بمثابة تفسير الانسان العادي للتضخم منذ بداية النظام النقدي حيث يلقا اللوم على المرابحين والمضاربين والمخزنين أو العمال والفلاحين الذين يعيشون بمستويات تفوق مقدراتهم، وان هناك سببين اساسيين للتضخم من جانب العرض كليهما يمثلان نوعا من ممارسة القوة في الاسواق من قبل بعض المجموعات .يتمثل السبب الاول بالاجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال لمنتسبيها ويطلق عليه بتضخم الاجور و السبب الثاني يتعلق بالاسعار العالية التي يؤمنها رجال الاعمال لانفسهم في الصناعات الاحتكارية ومايشابهها ويطلق عليه تضخم الارباح وكليهما يحدث في ظروف الاسواق التي تتسم بالتنافس غير الحر.

ينعكس تضخم الاجور في حصول اتحادات العمال على زيادة في الاجور الاسمية بمعدلات تفوق التضخم مما يؤدي الى زيادة في الاجور الحقيقية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الانتاجية وعادة ما يستجيب المحتكرون لاسواق السلع والخدمات للزيادة في الاجور بزيادة في الاسعار تفوق تكلفة الزيادة في الاجورمما يؤدي الى تتابع في زيادة الاجور والاسعار، ان المدى الذي بموجبه يمكن لاصحاب العمل تحقيق أهدافهم يعتمد الى حد كبير على القوة التي يتمتعون بها في السوق وبالدرجة الاولى على مرونة الطلب على السلع التي تعتمد بدورها على طبيعة السلعة المعينة كما ان قوة السوق تتغير بمرور الوقت اعتماد على عوامل عديدة من بينها تغيرات هيكلية في الاقتصاد والتي من أبرزها التغيرات في نمط الاستهلاك وتفضيلات المستهلكين (4).

3. نظرية التضخم الهيكلي

ينشأ عن الاختلالات الهيكلية الموجودة في هيكل الاقتصاد (هيكل الناتج المحلي الاجمالي)، والتي من اهمها الاختلال الناتج عن سيطرة قطاع النفط وقطاع الحكومة العامة على هيكل الاقتصاد العراقي حيث استحوذت هذه القطاعات على الحصة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي وانحسار باقي القطاعات كقطاع الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة...الخ بالتالي تلك القطاعات تخلق

دخول دون ان يقابلها انتاج سلعي مما تسبب فجوة تضخمية بين حجم النقود المتداولة وحجم المعروض من السلع والخدمات يتمخض عنه ارتفاعات متتالية في المستوى العام للاسعار(5)

ثالثاً : أنواع التضخم

هناك أنواع عديدة من التضخم الاقتصادي (6) منها :

1- **التضخم الاصيل :** هو التضخم الذي ينشأ حين لا تواجه الزيادة في الطلب الكلي زيادة في مستويات الانتاج ، بالتالي سيكون هناك إرتفاع في مستوى الاسعار .
2- **التضخم الزاحف :** هذا النوع من التضخم يتميز بارتفاع بطيء في الاسعار على مر الزمن، أي عندما يزداد الطلب الكلي يكون العرض المحلي ثابت تقريبا بدون تغيير.
3- **التضخم المكبوت :** وهو التضخم الذي يظهر نتيجة زيادة التدفق النقدي بسبب زيادة النفقات العامة مثلاً والتي تؤدي الى ارتفاع الاسعار ، بالتالي تلجأ الحكومة الى سياسات معينة تكبح جماح هذا التضخم من خلال تحديد الاسعار.
4- **التضخم المفرط :** هو الارتفاع المفرط في مستويات الاسعار يرافقه سرعة تداول النقود، ويؤدي هذا النوع الى إنهيار العملة الوطنية للبلد، كما حصل في هنكاريا بعد الحرب العالمية الثانية والعراق في ظل العقوبات الاقتصادية الدولية في تسعينات القرن الماضي .
5- **التضخم المستورد :** يظهر في الدول النامية والتي تستورد اغلب السلع والخدمات من الخارج، فهو ناتج عن الارتفاع في الاسعار في الدول المصنعة ويحسب كالآتي:

التضخم المستورد = قيمة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي* التضخم العالمي(7)

والاقتصاديون يفسرون حدوث هذا النوع من خلال الاتي: **ارتفاع التكاليف** إذ ان ارتفاع المواد الاولية او المواد الاستهلاكية المستوردة ينتج عنه ارتفاع في تكاليف انتاجها بالتالي ارتفاع اسعار المنتجات؛ **زيادة السيولة** زيادة السيولة في اقتصاد اي بلد تؤدي الى زيادة الاسعار؛ **الدخل المحلي** وهو ارتفاع الطلب الاجنبي سيؤدي الى زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في الدخل القومي والطلب الاجمالي الداخلي وعند التشغيل الكامل فأن الارتفاع في الطلب سيسبب التضخم استنادا الى قيمة مضاعف التجارة الخارجية(8)

رابعاً : قياس التضخم

يقاس التضخم بعدة طرق من اهمها الرقم القياسي لاسعار المستهلك، والذي اعتمدت بياناته في البحث إذ يقوم قسم الارقام القياسية بتنفيذ مسح شهري لاحتساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك يوفر بيانات عن الاسعار والارقام القياسية للمستهلك حسب المحافظات والاقاليم ولعموم العراق ، كما ويبين المسح معدل التضخم في اسعار السلع سواء كانت محلية ام مستوردة فضلا عن توفير قاعدة بيانات لصانعي القرار والمخططيين والباحثين بشأن الاقتصاد العراقي.

ان طريقة احتساب الرقم القياسي للاسعار المستهلك تعتمد على الاوزان (الاهميات النسبية) التي تتفاوت فيما بين السلع والخدمات المختلفة من قبل المستهلك لذا يتوجب حساب الاهميات النسبية لكل سلعة وخدمة بالاعتماد على متوسط انفاق الفرد الشهري الماخوذ من المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة 2012 في الحضر، ويحتسب الوزن لكل سلعة وخدمة بموجب الصيغة الآتية :

الوزن (W) = متوسط الانفاق لكل سلعة / مجموع الانفاق الكلي لكافة السلع.....1

اما عن احتساب الارقام القياسية فيتم على فقرتين: الاولى حساب الارقام القياسية على مستوى المحافظة حيث ان المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة لسنة 2012 وفر وزن لكل سلعة، أما أصناف السلعة فلا يتوفر لها أوزان وعليه تكون عملية احتساب الأرقام القياسية في المحافظة على مرحلتين:

المرحلة الاولى: احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بداية من اسعار اصناف المقارنة المرجحة بوزن السكان وكالآتي :

$$\text{Jevons Formula} = \left(\frac{\pi \; P_1}{\pi \; P_0} \right)^{\frac{1}{n}} \text{.....} \quad (2)$$

اذ ان سعر المحافظة P_i وهو الوسط الحسابي لاسعار الاصناف في المحلات في مركز المحافظة ومركز القضاء و P_0 يمثل سعر الصنف في سنة الاساس.

المرحلة الثانية احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في التجميعات العليا بعد الحصول على مناسيب الأسعار P1/p0 لكل سلعة (صيغة Jevons) تستخدم صيغة لاسبير في احتساب الارقام القياسية لاسعار المستهلك Lispers Formula والتي تعتمد أوزان سنة الأساس 2012 حيث تحسب الارقام القياسية للمجاميع الفرعية والرئيسية والأقسام وكما في الصيغة الآتية :

$$Ip = \frac{\sum P_1 / P_0 * W}{\sum W} * 100 \text{.....(3)}$$

اذ ان P_0 ، P_i يمثل منسوب السعر للسلعة و w وزن السلعة من المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة حيث تحسب الارقام القياسية للمجموعة الفرعية والرئيسية والاقسام صعودا الى الرقم القياسي العام.

يحسب الرقم القياسي للعراق بعد الحصول على منسوب السعر للسلعة بصيغة Jevons في كل من المحافظات الـ 18 حيث يستخرج بعدها متوسط لمناسيب اسعار كل سلعة مرجحاً بالأهمية النسبية للانفاق الشهري الكلي على كافة السلع والخدمات في المحافظة وكما في الصيغة الآتية :

$$P_1 / P_0 (weighted) = \frac{\sum P_1 / P_0 (Gov.) * \overline{W}}{\sum \overline{W}} \text{.....(4)}$$

حيث أن :

$P_1 / P_0 (weigted)$: يمثل منسوب السعر المرجح من كافة المحافظات للسلعة

$P_1 / P_0 (Gov.)$: يمثل منسوب السعر المحتسب للسلعة في المحافظة

$\overline{W}$: وزن السلعة في المحافظة(يمثل السعر المرجح بعدد السكان في مركز المحافظة والقضاء).

بعد الحصول على منسوب السعر المرجح من المعادلة (4) تستخدم صيغة لاسبير المعادلة (3) لاحتساب الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق بنفس الشكل في المحافظات.
بنفس الطريقة تحتسب الارقام القياسية للمناطق الثلاثة (كردستان، الوسط، الجنوب) بالاعتماد على صيغة (4) في الحصول على منسوب السعر المرجح لكل سلعة في المنطقة (بالاعتماد على مناسيب الاسعار للمحافظات التي يتكون منها المنطقة) ومن ثم استعمال صيغة لاسبير في احتساب الارقام القياسية للاقسام والمجاميع الاخرى لكل منطقة (9).

خامساً : المستفيدون والمتضررون من التضخم (10)

- **المستفيدون من التضخم :**ان المستفيدون من ارتفاع الاسعار هم الفئات التالية:

1. **اصحاب الدخول المتغيرة :**

ان الاشخاص التي تتغير دخولهم مع تغير الاسعار فعندما ترتفع اسعار منتجاتهم اوخدماتهم مع ثبات اجور العمال لديهم واسعار مدخلات الانتاج سوف تزداد ارباحهم. كالتاجر، المزارع، صاحب المعمل، صاحب الحرفة...الخ.

2. **المقترضون بأسعار فائدة ثابتة :**

الاشخاص المقترضون سواء كان الاقتراض لاغراض استهلاكية او لاغراض استثمارية .

3. **اصحاب الثروات المادية بمختلف اشكالها :**

اي ملاك الاراضي والعقارات وملاك السلع الثمينة من الذهب والبلاتين والماس والمكتنزين للتحف الفنية والاثرية .

4. **اصحاب المدخرات بالعملة الاجنبية :**

هولاء الاشخاص يستفادون عند ارتفاع الاسعار المحلية حيث تقل قيمة العملة الوطنية تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية وترتفع العملة الاجنبية .

- **المتضررون من التضخم: ان المتضررون من ارتفاع الاسعار هم الفئات التالية:**

1. **أصحاب الدخول النقدية الثابتة :**

اي الاشخاص التي لاترتبط دخولهم بتغير الاسعار كالموظفين والمتقاعدين.

2. **أصحاب المدخرات النقدية بأسعار فائدة او دون فائدة:**
3. **المتعاقدون تجارياً بأن يسلم بضاعة في الامد القصير او الطويل بسعر محدد مسبقاً**
4. **المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابتة:**

بموجب سندات اوكمبيالة او اي شكل من القروض التي لاترتبط بتغير سعر.

سادساً : التطور التاريخي للتضخم في العراق:

ويعد التضخم في العراق مقبولاً ومسيطراً عليه في عقد الثمانينات، امافي عقد التسعينات فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً وبلغت اقصاها بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وعقوبات اقتصادية، وكان هناك عجز في كمية النقود المتداولة مما دفع الدولة لطبع العملة دون غطاء ، مما أدى الى تزايد عرض النقد والأسعار وفقدان العملة الوطنية لوظائفها واللجوء الى العملات الاخرى لتؤدي وظيفة مخزن القيمة، وادى الى اندفاع افراد المجتمع الى شراء السلع الاستهلاكية وخزنها تحسباً لاستمرار ارتفاع اسعارها مستقبلاً..

في بداية الالفية الثالثة شهدت معدلات التضخم زيادة اخرى ، فقد بلغ معدل التضخم نحو(5.4%) في عام 2000، وازداد الى (19.4%) في عام2002، ولكن الزيادة الكبيرة حصلت بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق 9 نيسان 2003. إذ ازدادت معدلات التضخم بنحو (33.5%)، (26.8%) في عامي 2003 و2004 على التوالي.

وكان مصدر ارتفاع الأسعار هو الشحة في الطاقة والمشكلات الامنية وما نجم عنهما من ارتفاع في اسعار النقل وتكاليف الانتاج ، وصاحب ذلك تحسن في الاجور والرواتب ولم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المنتجة، وشهد العامين زيادة في استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق، وفي نهاية عام 2005 تم أول تصحيح لأسعار المشتقات النفطية، وفي عام 2006 اجريت اصلاحات اخرى لأسعار المشتقات النفطية، فضلاً عن الوضع الامني السيء فكان هذا الامر سبباً في الارتفاع المستمر للأسعار، وواصل التضخم بالارتفاع للاشهر من كانون الثاني الى شهر تموز من عام 2007، بعدها بدأت الأسعار

تنخفض، وانخفض معدل التضخم لعام 2008، بسبب توفير المشتقات النفطية والبطاقة الوقودية في العراق وكذلك يعود التراجع في معدلات التضخم بعد 2007 ، الى السعي الحثيث من قبل البنك المركزي في استهداف التضخم في العراق من خلال اتباع سياسة نقدية تتلائم مع رفع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الاخرى ومن تلك الاجراءات رفع أسعار الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني(11).

ومن ثم استمرت معدلات التضخم مستقرة نسبيا من بعد عام 2008الى ان تم طرح مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء، قرار 233 بتاريخ 2020/12/21 باعتماد اساس سعر صرف (1450) دينار لكل دولار، مما ادى الى ارتفاع اسعار صرف الدولار في شهر كانون الاول من عام 2020 الى (1342) بعد ان كان (1249) في شهر تشرين الثاني مما سبب ارتفاع في معدل التضخم الشهري كانون الاول عن تشرين الثاني قدره(3.3) ومن ثم ارتفاع سنوي قدره(0.6)عن عام 2019. وفيما يلي جدول(1) يبين معدلات التضخم في العراق لمدة الدراسة.

جدول (1) معدلات التضخم للمدة (1980-2020)

السنوات	الرقم القياسى للأسعار المستهلك باساس2007	معدل التضخم%	السنوات	الرقم القياسى للأسعار المستهلك باساس2007	معدل التضخم%
1979	0.006		2000	15.5	5.4
1980	0.007	16.67	2001	18.0	16.1
1981	0.007	0.0	2002	21.5	19.4
1982	0.009	28.6	2003	28.7	33.5
1983	0.01	11.1	2004	36.4	26.8
1984	0.011	10.0	2005	49.9	37.1
1985	0.011	0.0	2006	76.4	53.1
1986	0.012	9.1	2007	100	30.9
1987	0.013	8.3	2008	112.7	12.7
1988	0.016	23.1	2009	122.1	8.3
1989	0.017	6.3	2010	125.1	2.5
1990	0.026	52.9	2011	132.1	5.6
1991	0.073	180.8	2012	140.1	6.1
1992	0.134	83.6	2013	142.7	1.9
1993	0.413	208.2	2014	145.9	2.2
1994	2.3	456.9	2015	148.0	1.4
1995	11.0	378.3	2016	148.1	0.1
1996	9.3	-15.5	2017	148.4	0.2
1997	11.4	22.6	2018	149.0	0.4
1998	13.1	14.9	2019	148.7	-0.2
1999	14.7	12.2	2020	149.6	0.6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء، قسم الارقام القياسية، (تقرير الرقم القياسي للاسعار المستهلك في العراق)، سنوات متفرقة.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

اولاً: تحليل العوامل الاقتصادية التي تسبب التضخم

1. **عرض النقود :**عبارة عن القدرة الشرائية ويشار له بتوفر النقود إذ أن النظرية الاقتصادية تشير الى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومستوى الاسعار فزيادة عرض النقود تسبب انخفاض في سعر الفائدة وزيادة في الاستثمارات بحيث تزيد الاموال لدى الافراد المستهلكين وتزيد الاموال لدى المستثمرين بالتالي اصحاب المنشأت التجارية ترفع من سقف الانتاج وتزيد من شراء المستلزمات السلعية وزيادة الطلب على المنتجات و الايدي العاملة مع محدودية العرض مما يؤدي الى زيادة في المستوى العام للاسعار والعكس صحيح(12).
2. **هيكل الناتج المحلي الاجمالي:** يبين هيكل الناتج المحلي دور القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي نلاحظ ان أكبر مساهمة لهذه القطاعات تحدث في القطاع النفطي وبما ان هذا القطاع لايساهم في انتاج السلع والخدمات للسوق المحلية بل ان ايراداته تستخدم لاغراض الانفاق الاستهلاكي الحكومي او الانفاق الاستثماري الحكومي اي انه يزيد الطلب دون ان يساهم في زيادة العرض وهنا يكمن الاختلال بين العرض والطلب والذي يؤدي بالنتيجة الى ايحاد الضغوط التضخمية على الاقتصاد العراقي(13).
3. **سعر الصرف :** هو نسبة مبادلة هذه العملة بالعملات الاخرى بمعنى ان سعر الصرف الاجنبي هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقوما بعدد من الوحدات العملة المحلية(14). ان سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم إذ ان هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وكمية النقود لان سعر الصرف يقيس علاقة بين العملة المحلية للبلد والعملات الاجنبية وان الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الاجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الاجنبية سيصبح أكبر اي ان سعر الصرف سيصبح أكثر فيسبب التضخم(15).

   كما يرى بعض الاقتصاديين ان المرونة في اسعار الصرف وسيلة جديدة لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وذلك عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فان هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية او زيادة في عرض العملات الاجنبية ، مقابل هذه العملة التي لاتلبث ان ترتفع قيمتها مقابل العملات الاجنبية ، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في اسعار سلعها بالعملات الاخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الاسواق الدولية، ويؤدي الى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم تناقص الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عندما تحقق الدولة عجز في معاملاتها الخارجية سوف يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الاجنبية فينخفض الطلب على هذه العملة وتصبح اسعار سلع الدولة منخفضة مقارنة بالعملات الاخرى مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم تلاشي العجز تدريجيا.ولهذا السبب السلطات النقدية تستهدف سعر الصرف وتؤثر عليه بتخفيضه او رفعة من اجل الوصول الى الاستقرار الاقتصادي (التحسن في ميزان المدفوعات)(15).
4. **الانفاق الخاص** : الانفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ايضاً من المتغيرات الرئيسة لزياد الطلب الكلي ويعزى سبب ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الخاص الى زيادة الدخل العائلي وترجع تلك الزيادة إما الى تعويضات المشتغلين أو إلى أرتفاع فائض عمليات القطاع الخاص الذي يقود الى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يتحول بطريقة غير مباشرة الى دخول للقطاع الخاص ينفق جزءاً منه على السلع الاستهلاكية والخدمات وجزءاً منه يخصص للانفاق الاستثماري الذي يتمثل في شراء السلع الرأسمالية في شكل مباني ومكائن والالات وسلع رأسمالية أخرى.
5. **الانفاق الحكومي**: يعد الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أحد عناصر الطلب النهائي كون الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي يزيد من الطلب على السلع والخدمات والانفاق

الاستثماري الحكومي يزيد من الطلب على السلع الرأسمالية بمعنى يولد طلب يضاف ايضا الى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤثر تأثيراً مباشراً على المستوى العام للاسعار بأتجاه الارتفاع نظراً لضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم استجابته لهذا الطلب المتزايد.(16)

وقد بينت الدراسات السابقة أن هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم، اثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في بعض الاقتصادات النامية (الهند، فيتنام، اندونيسيا) حيث أظهرت النتائج أن الانفاق الحكومي له أثر ايجابي على معدل التضخم على المدى الطويل في البلدان الثلاثة وهذه العلاقة التكاملية إما علاقة مباشرة بين المتغيرين أو علاقة غير مباشرة من خلال متغير ثالث، أما على المدى القصير فإن هناك علاقة تكاملية بين المتغيرين، ففي الهند فإن الانفاق الحكومي له تأثير ايجابي في المدى القصير على التضخم، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية، أما في اندونيسيا فإن تأثير الانفاق الحكومي على التضخم تأثيراً سلبياً، وهو ما يشير الى مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص، أما بالنسبة لفيتنام فإن إتجاه التأثير قصير المدى يمتد من التضخم الى الانفاق الحكومي(17).

6. **عدد السكان :** ان عدد السكان يؤثر في التضخم كون الزيادة في عدد السكان تؤدي الى زيادة في الطلب على السلع والخدمات واذا كانت الزيادة في السكان أكبر من الزيادة في الكمية المعروضة يحصل زيادة في المستوى العام للاسعار.
7. **حجم الاستيرادات:** تعد التجارة الخارجية من العوامل المهمة التي تؤدي الى تخلخل العرض وارتفاع الاسعار وتلعب الاستيرادات دور رئيسي في تحديد العرض الحقيقي في مواجهة أنماط الطلب وعن طريقها يمكن توفير قدر كبير من السلع الاستهلاكية ،الانتاجية والوسيطة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي وعلى هذا الاساس هناك علاقة وثيقة بين تكاليف الاستيرادات والمستوى العام للاسعار في الداخل.
8. **حجم الصادرات:** للتصدير الاثر الاكبر في تصريف الفائض من الناتج المحلي وبما أن الاقتصاد العراقي كغيره من اقتصاديات الدول النامية إذ تمثل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الدخل القومي إذ يعتمد المستوى العام للنشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة على الصادرات من النفط الخام وان انخفاض الصادرات والزيادة في الاستيرادات تؤدي الى عجز في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع المستوى العام للاسعار.
9. **الاجور:** تعد الاجور المصدر الاساس للقوة الشرائية لجميع العاملين في الاقتصاد القومي كونها تمثل الدخل الرئيسي الذي يعتمدون عليه في انفاقهم وان دراسة الاجور تعكس لنا الانخفاض والزيادة التي تطرأ على القوة الشرائية لها نظراً لارتباطها المباشر بالمستوى العام للاسعار هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن زيادة الاجور تؤدي الى ارتفاع التكاليف إذ ان زيادة الاجور دون أن تقابلها زيادة في الانتاجية ستؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للاسعار.(18)
10. **سعر الفائدة:** وهو العائد على عنصر رأس المال وهومن عناصر الانتاج الاربع ،حتى مطلع السبعينات وبسبب المفهوم الكينزي كان لسعر الفائدة دور ذا اهمية كبيرة في تحقيق النمو فحسب المفهوم ان السياسة النقدية التوسعية توجب التخفيض في معدل الفائدة ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال ويعمل على رفع نفقات الاستثمار وزيادة الطلب الكلي والانتاج والعكس صحيح في حال اتباع سياسة نقدية انكماشية.

في فترة السبيعنات كان هناك تضخم نقدي متزايد وسياسية مالية توسعية هذه السياسة القائمة على سعر الفائدة غير مرغوب فيها من جانب النقديين Freidman والذين يعتبرون ان الاسعار الحقيقية للفائدة تحدد بدون سياسة نقدية، وان كل محاولة للتأثير على الاسعاراو معدلات الفائدة الاسمية من شأنه ان يزيد من التضخم. وعلى هذا الاساس لم يعد سعر الفائدة كهدف وسيط اساسي للسياسة النقدية في تلك الحقبة، فحتفظت سعر الفائدة باهمية كبيرة عند تنفيذ السياسة النقدية بان تستعمل **كوسيلة وكهدف وسيط** من خلال التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات الحصول على قروض والاصول المالية اضافة الى انها تستعمل كوسيلة على

اساس ان من خلال مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل سعر الصرف.(19)

وبناء على ماسبق فان العوامل التي تؤثر في التضخم تعتمد على عدد السكان، سعر الصرف الموازي، عرض النقود،الناتج المحلي الاجمالي،الانفاق الاستهلاكي العائلي، الانفاق الحكومي، الاستيرادات من السلع والخدمات، الصادرات من السلع والخدمات، اسعار الفائدة، الاجور. وتعد متغيرات مستقلة.

علماً أن Y يمثل معدل التضخم .

ثانياً : صياغة النموذج القياسي

- وصف البيانات :

تم جمع البيانات من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة زمنية للمدة (1980-2020) أي (41) مشاهدة وللمتغيرات جميعها، وكما مبين في جدول (2)، وتم استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (Eviews9 & Eviews10) في الحصول على النتائج.

جدول (2) معدل التضخم والعوامل الاقتصادية للمدة (1980-2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (1)	الأنفاق الأستهلاكي العائلي (2)	الصادرات (3)	الواردات (4)	الأنفاق الأستهلاكي الحكومي(5)	سعر الصرف الموازي(6)	سعر الفائدة (7)	عرض النقد (مليون دينار)	التضخم (y)	عدد السكان	تعويضات المشتغلين باسعار الجارية (10)
	(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)			(8)		(مليون نسمة) (9)	(مليون دينار)
Year	GDP	CONSUMPTIONP	EX	IMP	CONSUMPTIONGOV	Parallel exchange rate	Interest rate	M	inf	population	wages
1980	15770.7	3601.9	10012.4	4977.6	2451.2	0.306	4.1	2650.2	16.67	13.24	2849.2
1981	11346.9	4156.2	3587.8	7068.3	3446.2	0.475	4.1	3445.5	0	13.67	3714.7
1982	12714.7	6035.6	3350.5	8447.4	4468.2	0.48	4.1	4980.7	28.6	14.11	4411.9
1983	12621.0	6848.4	3107.4	4156.3	5475.3	0.501	5.9	5527.4	11.1	14.59	4458.7
1984	14550.9	7815.2	3734.3	4316.4	4989.1	0.501	5.9	5499.9	10	15.08	4765.4
1985	15011.8	8098.7	3774.7	4476.0	4431.8	1.176	5.9	5777	0	15.59	4889.9
1986	14652.0	8397.7	2417.8	3873.6	5252.8	1.174	5.9	6736.6	9.1	16.11	5151.2
1987	17600.0	9204.4	4087.1	4598.4	5673.8	1.174	5.9	8293	8.3	16.34	5697
1988	19432.2	10101.4	3825.7	4432.9	6260	2	5.9	9848	23.1	16.88	6300.9
1989	20407.9	15984.8	4482.6	4667.3	5990.1	3	7.4	11868.2	6.3	17.43	6705.2
1990	55926.5	25295	4305.4	4154.2	6142	4	8.7	15359.3	52.9	17.89	7855.4
1991	42451.6	40026.3	547.8	1061.6	7033.3	10	8.7	24670	180.8	18.42	9925.9
1992	115108.4	63339.2	670.4	1541.0	8691.4	21	8.8	43909	83.6	18.95	20537.2
1993	321646.9	100234	243.0	1509.0	15771.8	74	10.0	86430	208.2	19.48	42792.1
1994	1658325.8	563758	589.8	1061.6	42734.6	458	10.0	238901	456.9	20.01	209203.9
1995	6695482.9	2784330	360.0	1046.0	156117.7	1674	10.8	705064	378.3	20.54	787149.4
1996	6500924.6	2394361	595.6	1152.4	158755.3	1170	10.6	960503	-15.5	21.12	787112.2
1997	15093144.0	4637831.3	9636521.0	6390612.4	1286556.2	1469	10.6	1038097	22.6	22.05	1011973.2
1998	17125847.5	5451845.4	13340862.0	9306900.0	3020603.9	1618	10.7	1351876	14.9	022.7	1395298.1
1999	34464012.6	6297974.6	26756096.0	20912665.6	3880197.9	1974	10.8	1483836	12.2	23.38	1913020.9
2000	50213699.9	6799171.8	38013666.0	24922476.0	5944656.8	1929	11.0	1728006	5.4	24.09	2187785.8
2001	41314568.5	8123672.1	26967420.0	25411295.7	6488987.4	1958	11.0	2159089	16.1	24.81	2725834.5

2002	41022927.4	9956626.5	28949901.0	20179996.9	7919967.6	1960	11.2	3013601	19.4	25.56	3394201.7
2003	29585788.6	13616500.9	22897246.2	22734254.4	3631594.9	2233	6.0	5773601	33.5	26.34	3654066.2
2004	53235358.7	19538773	29956020.0	34050969.0	13608947.3	1454	6.0	10148626	26.8	27.14	8371095.7
2005	73533598.6	27593239.7	39963945.0	45145710.0	14683390.3	1473	7.0	11399125	37.1	27.96	10790737
2006	95587954.8	35526339.7	48780390.6	36914707.8	14984454.1	1477	10.42	15460060	53.1	29.19	16573732.5
2007	111455813.4	42963013.3	51158039.1	31422753.0	20871484	1266	20.0	21721167	30.9	29.68	21371688.5
2008	157026061.6	49091355.7	79028558.7	48249768.6	26139166	1206	16.75	28189934	12.7	30.58	34400786.1
2009	130643200.4	68256193.2	51473565.0	51326145.0	27517759.7	1183	8.83	37300030	8.3	31.66	35228095.6
2010	162064565.5	72026324	63880713.0	55232658.0	30660743.7	1187	6.25	51743489	2.5	32.49	41560876.1
2011	217327107.4	76260346.7	96531318.0	60316542.0	42754848.3	1199	6.0	62473929	5.6	33.34	45919072.1
2012	254225490.7	101299565.5	113151788.2	73980251.4	42158634.3	1234	6.0	67622173	6.1	34.21	59476065.3
2013	273587529.2	105696745.4	108514489.6	75910914.2	47755742.7	1233	6.0	78318122	1.9	035.1	70278512
2014	266332655.1	112036294.4	103714534.0	80008354.8	47946900.1	1218	6.0	77593288	2.2	34.82	72509287.6
2015	194680971.8	108396524.9	67192475.7	68289455.7	36339342.1	1251	6.0	69612150	1.4	35.21	65260068
2016	196924141.7	111917984.4	55352469.0	52145112.0	36212829.9	1281	4.0	75523952	0.1	36.17	65455536.2
2017	221665709.5	114058380.6	75180282.6	57333501.0	36143151.8	1256	4.0	76386584	0.2	37.14	66617067.4
2018	268918874.0	117082107.9	109726005.5	67227432.0	42702945.3	1211	4.0	77828948	0.4	38.12	70604373
2019	277884869.4	118657381.2	105083227.8	85437915.0	53340959.3	1202	4.0	86771000	-0.2	39.13	76447135.5
2020	198774325.4	122996115.2*	59825038.8*	*73221708.6	48543054.1*	1240	4.0	103256234	0.6	40.15	80498833.7

المصدر: * الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقديرات اولية قابلة للتعديل.
الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير مختلفة.
الجهاز المركزي للاحصاء ، مديريةالارقام القياسية ، تقارير الرقم القياسي للاسعار المستهلك اعداد مختلفة.

يتم عادة أستخدام عدد من الطرق لبيان استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة وهي:

1. **طريقة الرسم البياني.**
2. **اختبار دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي**
3. **اختبار جذر الوحدة من خلال أختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)، لمعرفة هل أن المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة، مع تحديد رتبة التكامل.**

تم اعتماد النتائج الاحصائية لاختبار فيليب - بيرون لانه الافضل والادق(20). واشارت النتائج إلى ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاربعة: (عرض النقود، عدد السكان، الاجور، الأنفاق الأستهلاكي العائلي) مستقرة في المستوى (Level) لان قيمة تاو المحتسبة هي اكبر من القيم الجدولية، وعليه فهي سلاسل زمنية لاتحتوي على جذر وحدة، اي انها متكاملة من الدرجة صفر في حين كانت السلاسل الزمنية لباقي المتغيرات الستة غير مستقرة، لان قيمة تاو المحتسبة هي اصغر من القيم الجدولية، وتصبح مستقرة عند اخذ الفروق الاولى (First-difference) للسلاسل الاصلية ، ومن ثم فهي سلاسل زمنية لمتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، كما مبين في الجدول (3). ويمكن العودة الى جدول (1) في الملحق للتعرف على نتائج اختبار السكون لسلاسل الزمنية.

جدول (3)

ملخص تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة

من خلال اختبارفليب- بيرون (Philips-Perron)

التسلسل	المتغيرات	درجة التكامل
1	الناتج المحلي الاجمالي	I(1)
2	الرقم القياسي للاسعار المستهلك	I(1)
3	الصادرات	I(1)
4	الاستيرادات	I(1)
5	عرض النقود	I(0)
6	عدد السكان	I(0)
7	سعر الفائدة	I(1)
8	الاجور	I(0)
9	الأنفاق الأستهلاكي العائلي	I(0)
10	الأنفاق الأستهلاكي الحكومي	I(1)
11	سعرالصرف الموازي	I(1)

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج E views 10

وبعد الاختبارات السابقة، و تحديد درجة (رتبة) المتغيرات قيد الدراسة، وذلك لاختيار الاسلوب التحليلي المناسب لها، تبين ان بعض المتغيرات المستقلة هي متغيرات مستقرة عند المستوى والاخرى قد استقرت بالفرق الاول، في حين أن المتغير التابع قد استقر عند الفرق الاول وهو cpi، لذا سوف نلجأ الى طريقة ARDL في التقدير كونها الطريقة الملائمة في ذلك، بحسب توصيات بيسران وشن (Pesaran and Shin).

إذ يعدالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة Autoregressive-Distributed Lag (ARDL) البديل المفضل عن الاساليب التقليدية في التكامل المشترك، لكونه لايتطلب ان تكون المتغيرات

متكاملة من الرتبة نفسها، كما ان نتائجه دقيقة في العينات الصغيرة، ويمكن استخدامه بصرف النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت من الدرجة I(1) أم الدرجة I(0) أم الاثنين معا، ولايمكن استخدام ARDL في حالة التكامل من الدرجة I(2)، فضلاً عن امكانية الحصول على نتائج المدى القصير والطويل في آن واحد.(21)

بما اننا نستخدم بيانات سنوية لحجم عينة يعد صغير نسبياً (41) مشاهدة، لذلك فأن نموذج ARDL، سوف يكون محدد بفترتي ابطاء بحد أقصى(فترتين زمنيتين من التخلف) فقط، علماً ان هذا المستوى من التخلف قد أوصى به بيسران وشن (Pesaran and Shin1999) و (Narayan 2004) فضلاً عن أن تحليل الدوال بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يتضمن خطوتين: الاولى تحديد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات بواسطة اختبار (F-Statistics)، فاذا كانت هذه العلاقة موجودة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ننتقل الى الخطوة الثانية من التحليل والتي تتضمن تقدير معلمات الاجل القصير والطويل لنموذج تصحيح الخطأ(22)، ومن ثم التأكد من اختبار النموذج.

قامت الباحثة بصياغة عدد من النماذج لكن لم تجتاز كل الاختبارات الاحصائية والقياسية لذا اكتفت بنتائج الدالة ادناه.

$$Y = f(gdp, congov, x, imp, pop, per, ir)$$

تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للدالة، وتشير نتائج التقدير الى ان القدرة التفسيرية للنموذج المقدر (R2=0.95)،و قيمة Adjusted R-squared=0.88، اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر(95%) من التغير في المتغير التابع .

وتشير النتائج الى أن النموذج معنوي،إذ إن قيمة F المحتسبة كبيرة تساوي (13.45) وهي معنوية عند مستوى (1%)، ومن ثم النموذج المقدر يكون معنوياً ونرفض فرضية العدم

$H_{\circ}: \beta_{\circ} = \beta_1 = \beta_2 = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة

$H_1: \beta_{\circ} \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$ ،التي تنص على وجود علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع(الرقم القياسي للاسعار المستهلك)، كما مبين في الجدول (4).

جدول (4)

تقدير اثر العوامل الاقتصادية على التضخم بأستخدام نموذجARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DCPI(-1)	1.145857	0.260559	4.397683	0.0006
DCPI(-2)	-1.199654	0.329466	-3.641212	0.0027
DPER	0.003706	0.001583	2.340733	0.0346
DPER(-1)	-0.006661	0.002317	-2.874621	0.0122
DPER(-2)	0.002779	0.002265	1.226995	0.2401
DGDP	1.97E-07	9.92E-08	1.982869	0.0674
DGDP(-1)	8.25E-08	1.15E-07	0.719749	0.4835
DGDP(-2)	2.87E-07	1.43E-07	1.998607	0.0655
DX	-2.87E-07	1.72E-07	-1.675995	0.1159
DX(-1)	-5.55E-07	1.81E-07	-3.061086	0.0085
DX(-2)	-1.05E-06	2.34E-07	-4.486942	0.0005
DIMP	4.02E-07	1.97E-07	2.045872	0.0600

DIMP(-1)	3.92E-07	1.34E-07	2.917717	0.0112
DIMP(-2)	5.99E-07	1.37E-07	4.382591	0.0006
DIR	0.616750	0.424288	1.453612	0.1681
DIR(-1)	0.566656	0.301961	1.876585	0.0816
DIR(-2)	2.116508	0.503714	4.201806	0.0009
DCONGOV	3.98E-07	2.53E-07	1.574820	0.1376
DCONGOV(-1)	8.06E-07	4.03E-07	1.998264	0.0655
DCONGOV(-2)	9.07E-07	4.63E-07	1.957324	0.0706
POP	4.155768	3.647667	1.139295	0.2737
POP(-1)	0.000810	4.804566	0.000169	0.9999
POP(-2)	-4.191562	3.148746	-1.331185	0.2044
C	-4.617282	1.987206	-2.323504	0.0357
R-squared	0.956708	Mean dependent var		3.936605
Adjusted R-squared	0.885584	S.D. dependent var		6.301767
S.E. of regression	2.131596	Akaike info criterion		4.616248
Sum squared resid	63.61180	Schwarz criterion		5.650513
Log likelihood	-63.70871	Hannan-Quinn criter.		4.984231
F-statistic	13.45142	Durbin-Watson stat		1.914373
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

ننتقل الى اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test)، وتشير النتائج الى ان القيمة المحتسبة لاختبار (F-statistics)، قد كانت (4.58) وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى والكبرى عند جميع مستويات المعنوية، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، اي توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المفسرة والتضخم، كما مبين في الجدول (5).

جدول (5)

اختبار الحدود للنموذج المقدر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.587269	7
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.5%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

ثم ننتقل الى تقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL، إذ تشير النتائج الى أن معلمة الاجل القصير للمتغيرات المستقلة سعر الصرف الموازي والاستيرادات والصادرات وسعر الفائدة معنوية عند مستوى(1% و5%)، وحسب عمود الاحتمال (.Prob)، وأن هذه المتغيرات المستقلة لها تأثير في التضخم وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية.

وتشير النتائج الى أن معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف قد بلغت (1.05-) وهي معنوية عند مستوى(1%)، أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (105%) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الآجل خلال السنة ذاتها.

اما العلاقة طويلة الاجل فنلحظ ان الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادت والصادرات وسعر الفائدة والانفاق الحكومي في الاجل الطويل له تأثير معنوي على التضخم كما مبين في الجدول (6).

جدول (6)

نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل بين العوامل الاقتصاية والتضخم

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DCPI(-1))	1.199654	0.329466	3.641212	0.0027
D(DPER)	0.003706	0.001583	2.340733	0.0346
D(DPER(-1))	-0.002779	0.002265	-1.226995	0.2401
D(DGDP)	0.000000	0.000000	1.982869	0.0674
D(DGDP(-1))	-0.000000	0.000000	-1.998607	0.0655
D(DX)	-0.000000	0.000000	-1.675995	0.1159
D(DX(-1))	0.000001	0.000000	4.486942	0.0005
D(DIMP)	0.000000	0.000000	2.045872	0.0600
D(DIMP(-1))	-0.000001	0.000000	-4.382591	0.0006
D(DIR)	0.616750	0.424288	1.453612	0.1681
D(DIR(-1))	-2.116508	0.503714	-4.201806	0.0009
D(DCONGOV)	0.000000	0.000000	1.574820	0.1376
D(DCONGOV(-1))	-0.000001	0.000000	-1.957324	0.0706
D(POP)	4.155768	3.647667	1.139295	0.2737
D(POP(-1))	4.191562	3.148746	1.331185	0.2044
CointEq(-1)	-1.053797	0.198883	-5.298565	0.0001
Cointeq = DCPI - (-0.0002*DPER + 0.0000*DGDP -0.0000*DX + 0.0000 *DIMP + 3.1315*DIR + 0.0000*DCONGOV -0.0332*POP -4.3816)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPER	-0.000167	0.002732	-0.061080	0.9522
DGDP	0.000001	0.000000	2.664787	0.0185
DX	-0.000002	0.000000	-5.441577	0.0001
DIMP	0.000001	0.000000	4.691815	0.0003
DIR	3.131452	0.507567	6.169539	0.0000
DCONGOV	0.000002	0.000001	2.646962	0.0191
POP	-0.033198	0.105947	-0.313347	0.7586
C	-4.381568	1.761651	-2.487194	0.0261

المصدر: الجدول من اعدادالباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

ننتقل الى اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر، للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)،إذ تشير النتائج الى ان النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي، اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط

تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F وChi-Square غير معنوية، وعليه نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي، كما مبين في جدول (7).

جدول (7)
اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المختار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.021924	Prob. F(2,12)	0.9784
Obs*R-squared	0.138344	Prob. Chi-Square(2)	0.9332

المصدر: الجدول من اعدادالباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

ثم ننتقل الى اختبار النموذج المقدر والتأكد من عدم تجانس التباين،إذ تشير النتائج الى ان النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس،كما مبين في الجدول(8).

جدول (8)
اختبار عدم تجانس التباين للنموذج المختار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.661109	Prob. F(23,14)	0.8165
Obs*R-squared	19.78425	Prob. Chi-Square(23)	0.6549
Scaled explained SS	2.494272	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

المصدر: الجدول من اعدادالباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

اختبار سلامة النموذج المقدر

قيمة اختبارjarque-Bera جارك – بيرا يختبر فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي، مقابل الفرضية البديلة بأن البواقي لاتتوزع توزيع طبيعي، لذا فأن قيمة الاختبار تشير الى ان يجب قبول فرضية العدم لان قيمة الاحتمالية p-value هي أكبر من 5%،اي ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي وان هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.كما مبين بالشكل (1).

شكل(1) اختبار سلامة النموذج المقدر

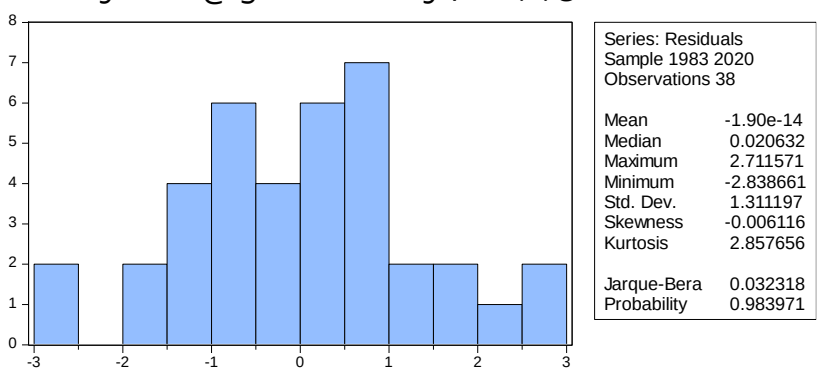

المصدر: الجدول من اعدادالباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

واخيراً ننتقل الى أختبار أستقرارية النموذج المقدر (ARDL)، إذ تشير نتائج الشكل () الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج.

شكل (2) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) للنموذج المختار

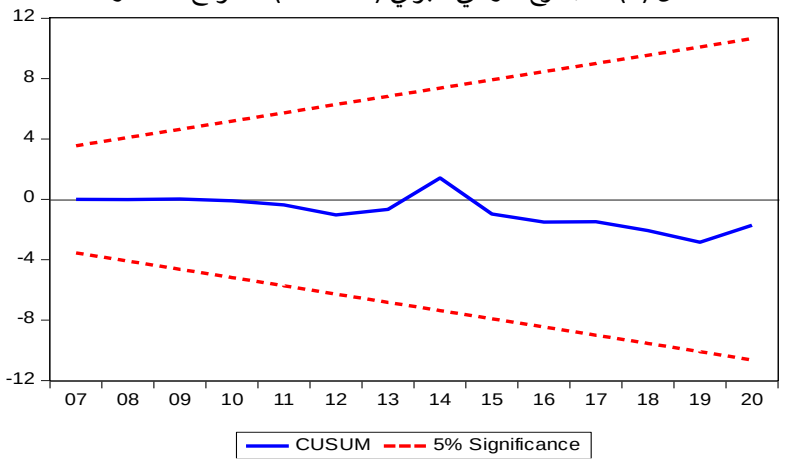

المصدر: الجدول من اعدادالباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج Eviews9

الاستنتاجات

من خلال سير الدراسة تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات وهي:

1. بينت نتائج تحليل الاستقرارية للبيانات قيد الدراسة ان عرض النقد والاجور والسكان والانفاق الاستهلاكي العائلي هي متغيرات مستقرة عند المستوى وان سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة والانفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات والصادرات هي متغيرات مستقرة عند الفرق الاول ، في حين أن المتغير التابع (الرقم القياسي للاسعار المستهلك) قد استقر عند الفرق الاول، لذا تم استخدام طريقة ARDL في التقدير.
2. بينت نتائج اختبار الحدود لنموذج المختار بوجود علاقة طويلة الاجل بين متغيراته وعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي وان النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم تجانس التباين.
3. ان المتغيرات المستقلة سعر الصرف الموازي والاستيرادات والصادرات وسعر الفائدة ذات اثر كبير على معدل التضخم في الاجل القصير اما الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادت والصادرات وسعر الفائدة والانفاق الحكومي هي ذات الاثر الاكبر في الاجل الطويل.

التوصيات

1. محاولة التأثير على كمية النقود المتداولة في السوق وذلك بوضع حوافز للادخار للتقليل من السيولة النقدية ومن ثم تحجيم التداول النقدي.
2. زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية يعملان في جانب العرض لمواجه التضخم، ومن ثم تفعيل القطاع الانتاجي وخاصة الحكومي واعادة الحياة للمؤسسات ذات الانتاجية الكبيرة يؤدي الى سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات من الخارج بالاضافة الى ان هذا يساعد على سحب جزء من البطالة وتشغيل الايدي العاملة المحلية.

3. توجيه جزء من الزيادات الحاصلة في عوائد النفط الى العوائل ذوي الدخول المنخفضة التي تواجه ارتفاعات كبيرة في الاسعار مما ينعكس بصورة سلبية على تلك العوائل فيجب توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل اكبر عدد ممكن من العوائل التي تقع عند خط الفقر.
4. التوسع في مجال البناء العمودي والافقي حسب المناطق المحددة بالبناء السكني ودخول القطاع الخاص في هذا المجال للقضاء على الارتفاعات الكبيرة في اسعار وايجارات المباني السكنية مما ينعكس بصورة كبيرة على ارتفاع اسعار هذا القطاع وانعكاس ذلك على المستوى العام للاسعار بصورة عامة.

الملاحق

جدول (1)

نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية بأستخدام اختبارفليب- بيرون (Philips-Perron) عند المستوى (Levels) للمدة 1980-2020

القيم الحرجة	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام	بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه عام		1
الناتج المحلي الاجمالي	0.227857	-0.620763	-2.063497	GDP	
عند مستوى معنوية1%	-2.624057	-3.605593	-4.205004		
عند مستوى معنوية5%	-1.949319	-2.936942	-3.526609	غير مستقر	
عند مستوى معنوية10%	-1.611711	-2.606857	-3.194611		
الصادرات	-0.542142	-1.195503	-2.396773	EX	2
عند مستوى معنوية1%	-2.624057	-3.605593	-4.205004		
عند مستوى معنوية5%	-1.949319	-2.936942	-3.526609	غير مستقر	
عند مستوى معنوية10%	-1.611711	-2.606857	-3.194611	الصادرات	
الاستيرادات	1.002301	0.500369	-2.224846	imp	3
عند مستوى معنوية1%	-2.624057	-3.605593	-4.205004	الواردات	
عند مستوى معنوية5%	-1.949319	-2.936942	-3.526609	غيرمستقر	
عند مستوى معنوية10%	-1.611711	-2.606857	-3.194611	عرض النقود	
عرض النقود	2.868618	1.819218	-0.571099	M	4
عند مستوى معنوية1%	-2.624057	-3.605593	-4.205004		
عند مستوى معنوية5%	-1.949319	-2.936942	-3.526609	مستقر	

		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
5	POP	-1.470903	3.129084	13.94943	عدد السكان
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
6	Interest rat	-1.938748	-2.120173	-0.708271	سعر الفائدة
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
غير مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
7	wages	-1.048915	1.598369	2.567533	الاجور
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
8	CONSUMPTIONP	-1.392910	1.147338	2.340184	الأنفاق الأستهلاكي العائلي
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
9	CONSUMPTIONGOV	-1.868386	0.337342	1.432175	الأنفاق الأستهلاكي الحكومي
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
غير مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%

10	Parallel exchange rate	-1.409712	-1.433957	-0.267241	سعر الصرف الموازي
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
غير مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
سعر الصرف الموازي		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%
11	cpi	-1.822673	-0.172388	1.346610	الرقم القياسى للاسعار المستهلك
		-4.205004	-3.605593	-2.624057	عند مستوى معنوية1%
غير مستقر		-3.526609	-2.936942	-1.949319	عند مستوى معنوية5%
		-3.194611	-2.606857	-1.611711	عند مستوى معنوية10%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج E views10

جدول (2)

نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية بأستخدام اختبارفليب- بيرون (Philips-Perron)

عند الفرق الاول 1st لمتغيرات التي لم تسقر عند المستوى للمدة (1980-2020)

ت	المتغيرات	بحد ثابت واتجاه عام	بحد ثابت	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام
1	GDP	-2.686703	-3.036251	-3.740515
2	الصادرات	-3.434274	-3.839709	-3.849360
3	الاستيرادات	-6.131423	-5.938693	-5.121146
4	سعر الفائدة	-8.553923	-5.189757	-5.327713
5	الأنفاق الأستهلاكي الحكومي	-6.153616	-5.975848	-5.587534
6	سعر الصرف الموازي	-7.125775	-7.084472	-7.061823
القيم الحرجة Critical Values		بحد ثابتواتجاه عام	بحد ثابت	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام
عند مستوى معنوية1%		-4.211868	-3.610453	-2.625606
عند مستوى معنوية5%		-3.529758	-2.938987	-1.949609
عند مستوى معنوية10%		-3.196411	-2.607932	-1.611593

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية لبرنامج E views10

المصادر

1. زينه أكرم عبد اللطيف النداوي ، (تقدير أثر العوامل الداخلية والخارجية على التضخم بالتطبيق على الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980-2007))، بحث دبلوم، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2009، ص19.
2. Marc Labonte, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, congressional research services, July26, 2011,p1.
3. د.عبد العظيم الشكري، (أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (2010-1991)) دراسة قياسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، عام 2013، ص147-148.
4. حاتم مهران، (التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي)، جامعة الجزيرة، قسم الاقتصاد، السودان، عام 2018، ص5.
5. https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/236/236_wps0702.pdf
6. د.ناظم عبد الله عبد المحمدي و د. علي نبع صايل الصبيحي ، (التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة (2011-2020))جامعة الفلوجة – كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد12، عام 2018، ص8.
7. http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf
8. عمران وليد، (دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر)، دراسة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013.
9. طلحة محمد، (قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي بالجزائر)، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،2019/2018، الجزائر، ص29.
10. د.زينه أكرم عبد اللطيف، (تحليل واقع والية احتساب الرقم القياسي للاسعار المستهلك في العراق معوقات وحلول)، بحث، الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد ،2020،ص7.
11. عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، (النقود والمصارف والاسواق المالية)، كتاب الطبعة الاولى، عمان- الاردن، 2004، ص460.
12. زينه أكرم عبد اللطيف النداوي، (أستخدام الاساليب الاحصائية في تقدير وتحليل دالة الاستهلاك في العراق للمدة (1970-2015))، اطروحة دكتوراه، العراق، جامعة الكوفة، 2019، ص75-77 .
13. د.عثمان حسين سلمان وم.م.سناء جاسم محمد ، (العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003-2016) دراسة قياسية)، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد124 ، حزيران 2020، ص159.
14. عبد الحسين الغالبي ، (سعر الصرف-العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة ، 2002، ص21.
15. د.عبد العظيم الشكري، (أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (2010-1991)) دراسة قياسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، عام 2013، ص150.
16. على بلكبير، (فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،عام 2014/2013 ، ص15.
17. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، (أثر الانفاق الحكومي على التضخم للفترة (1980-1985)) خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم 639، تشرين الاول عام 1988، ص39.

18. Tai dang, Impact of government spending on inflation in Asia emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, Crawford school of public policy, Australian national University, Canberra, ACT, 0200, Australia, 2014, p 23
19. علي بلكبير ، (فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،عام 2014/2013 ، ص15.
20. عماري زهير، (أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بأستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي -VAR -) للفترة (1980-2013))، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(14)،2015، ص120.
21. Hamza ERDOĞDU, Hasan ÇİÇEK, (Modelling beef Consumtion in Turkey: The ARDL /bound test approach), Turkish Journal of Veterinary and Animal Sciences, 2017, p258